مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X

المجلد 06 / العـدد: 02 (2021)، ص 364– 378

# توازنات الدولة والقبيلة وتحدي بناء الدولة الحديثة في السودان

# State and Tribe balances and the challenge of building the modern state in Sudan

ب. مجيد طالب – جامعة الجزائر3 – taleb.madjid@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 28 /04/2021م تاريخ القبول: 26 /11/ 2021 تاريخ النشر: 31 /12/ 2021

**ملخص:**

تشكّل التجاذبات السياسية بين الدولة والقبيلة امتدادًا للبيئة الاجتماعية المأزومة في السودان، إذ يكشف لجوء الأفراد إلى القبيلة عن حاجة هؤلاء إلى التضامن والأمن والانتماء، كتحصيل حاصل لإخفاق الدولة في أداء مهامها، وفشلها في بناء هوية وطنية منتجة بشكل مستمر ومتصاعد.

ويتحدّد نجاح أو فشل الدولة السودانية من خلال مدى تمكّنها من بناء مؤسسات قوية، قادرة على استيعاب الجماعات الاجتماعية التي يتشكّل منها المجتمع، وتحقيق درجات عالية من التنمية المتوازنة لكل الأقطار دون استثناء، وأن تمتلك القدرة على تبني بدائل سياسية جديدة في حالات الأزمة، تكون فعالة لمحو خطوط الصدع الفاصلة بين الجماعات داخل الدولة، بما يعزّز الانتماء والتلاحم المجتمعي.

**الكلمات المفتاحية: الدولة؛ القبيلة؛ بناء الدولة؛ السودان.**

**Abstract:**

The political attractions between the State and the tribe shaped the extension of the troubled social environment in Sudan, as it is discovered that the resort of individuals to the tribe is what they need as a result of the State failure to perform its mandated tasks and the failure to build a productive national identity on an ever-increasing basis.

The success or failure of the State in sudan is determined by the extent to which it is able to build strong institutions. Institutions that are capable of absorbing social groups form the social fabric, achieving high levels of balanced development for all countries without exception and the capacity to adopt new political alternatives in crisis situations ;regarding, which are effective to erase the fault lines between groups within the State, thereby promoting belonging and social cohesion.

**Keywords:** State; Tribe; State-Building; Sudan.

**Jel Classification Codes:** XN1, XN2.

* مجيد طالب / taleb.madjid@univ-alger3.dz

**. مقدمة:**

يهدف طرح مفهوم بناء الدولة في المنطقة العربية إلى إظهار حقيقة نجاح دول المنطقة في إرساء دعائم الدولة الحديثة التي ترتكز على القانون والمساواة، من خلال إقامة مؤسسات مستقرة يكون الهدف منها تحقيق الرفاه الاجتماعي، وصياغة دساتير وهياكل سياسية لقيادة عملية التنمية المتوازنة لكافة الأقطار، ومكافحة مظاهر الفساد والرشوة والجريمة المنظمة، وتعزيز حكم القانون والإصلاح السياسي، والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.

وتمثّل دولة السودان أنموذجا يعكس فشل الدولة واخفاقها في إدارة التنوع العرقي والقبلي، وتحويله إلى مكسب إيجابي يعزز عملية بناء الدولة، حيث فشل نظامها السياسي في التفاعل البنّاء مع تنوع الهويات الفرعية، وتفاوت المصالح بين الجماعات المختلفة وكيفيات الاستجابة لاحتياجاتها. وهذا ما جعل البلاد تشهد أزمة مواطنة بسبب غياب سلطة الدولة وتنامي سلطة القبيلة والجماعات الفرعية، الأمر الذي أدى إلى الدخول في فوضى سياسية وأمنية متعدّدة الأبعاد.

وغالبا ما تثير دراسة الظواهر المتعلقة بالدولة والمجتمع الكثير من التساؤلات، وتتضاعف هذه التساؤلات كلما اتجهنا للخوض في التفاعلات الحاصلة بينهما على مدى فترات زمنية طويلة. وإذا ما قمنا بإسقاط هذه الفكرة على الدولة السودانية، نجد أنّ الأزمات والصراعات قد فاقمت مشاكل هذه الدولة، وعمقت الفجوة بين شمالها وجنوبها وشرقها وغربها، وزادت الاختلاف والفرقة بين أبنائها. كما عانى النظام السياسي من الفوضى والانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار وتفشي الفساد والاستبداد والقمع. وبناءا عليه تكون إشكالية الدراسة كالآتي: **هل استطاعت الدولة الحديثة في السودان أن تتجاوز الجماعات الأولية (القبيلة) واستيعاب تناقضاتها المختلفة، لإعادة بناء الهندسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد؟**

للإجابة على إشكالية الدراسة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- كلما زادت المساواة في المجتمعات، زاد الشعور بالانتماء للوطن، وزاد معه بناء الدولة الحديثة.
- كلما كان هناك تناقضات في مسار بناء الدولة، كلما أثر ذلك سلبا على نجاعة آليات الاندماج والبرامج السياسية والتنموية.

**أهميـــــة الدراســـــة:**

**الأهمية العلمية:** تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الاهتمام الواسع الذي لاقته عملية بناء الدولة التي ترتكز على دولة الحق والقانون، والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات ضمن منطق حقوق الإنسان والحكم الراشد والتنمية المستدامة التي لا تقصي أحدًا، وهذا ما يتجلّى في العديد من البحوث والكتابات والدراسات التي خاضت في هذا المجال.

**الأهمية العملية:** وتتجلى من خلال وجود بعض الوقائع والمؤشرات التي يمكن أن تؤدي بالفعل إلى إعادة بناء الدولة في السودان، وإرساء حكم ديمقراطي، وبناء مؤسسات قوية ترتكز على القانون والتشاركية في اتخاذ القرار، وتوسيع رقعة التمثيل والمشاركة السياسيتين بما يكفل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لطبقة واسعة من المجتمع.

**المناهـــج المستخدمـــة:**

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة وذلك من خلال التركيز على وحدة بعينها وهي دولة السودان التي تعاني أزمة حقيقية خلفها صراع الدولة والقبيلة، والعمل على التوصل إلى نتائج قابلة للتعميم على الظواهر المتشابهة في المناطق المختلفة.

كما تعتمد أيضا على المنهج الوصفي لما تقتضيه الدراسة من وصف لعملية التفاعل بين الدولة والقبيلة وطبيعة التوازنات الحاصلة بينهما، بالإضافة إلى تحليل وتفكيك العلاقة الارتباطية الموجودة بين عملية الترسيخ الديمقراطي وبناء دولة الحق والقانون والحكم الرشيد.

أما فيما يخص تقسيمات الدراسة فهي كالتالي:

01- تحديد مفهوم عملية بناء الدولة.

02- التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوداني.

03- دور القبيلة في المجتمع السوداني.

04- التجاذبات السياسية بين الدولة والقبيلة.

05- إمكانية تجاوز القبيلة وإعادة بناء الدولة في السودان.

06-الديمقراطية كأساس مستقبلي للحكم.

## 1. مفهوم عملية بناء الدولة:

يعرف (فرانسيس فوكو ياما) بناء الدولة على أنه: " تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتكون هذه العملية قائمة عل ى أطر قانونية تستمد من الواقع، تكون مهمتها الرئيسية تطوير النظام من خلال القيام بوظائف التغلغل والتكامل والولاء والالتزام والمشاركة والتوزيع وكذا تحقيق الاستقرار السياسي. وترتبط قوة الدولة بقوة قدراتها الإدارية والمؤسسية على تصميم سياسات فعالة، وسن قوانين وأنظمة، ووضعها حيز التنفيذ"(فرانسيس فوكو ياما، 2007، ص ص. 11-34).

ويمكن تعريفها أيضا على أنها مصطلح يتعلّق بعملية سياسية فعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن، وطبيعة العلاقة التي يجب أن تربط الدولة بالمجتمع، فهي "عملية ذاتية لتعزيز قدرات الدولة وشرعيتها من خلال علاقات الدولة بالمجتمع" (كمير كاستيميو، 2011، ص 05).

وعقب انتهاء الحرب الباردة، اشتغل الدّارسون على إعادة صياغة هذا المفهوم فأصبح يركّز على عملية إعادة بناء الهندسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الفاشلة، لتتمكّن من صيانة أمنها واستقرارها وتلاحمها الداخلي، وإرساء قواعد الحكم الراشد

والديمقراطية. وصاحب هذا التحول في المفهوم، انهيار العديد من الدول في مناطق مختلفة من العالم، وذلك ما أفضى إلى توسع مصادر التهديد والخطر على أمن واستقرار الدول.

تعتمد عملية إعادة البناء على عملية داخلية لزيادة قدرة الدولة، وتطوير أداء المؤسسات والنظام السياسي، وهذا ما يتطلّب وجود عمليات سياسية شاملة تهدف إلى تبني مفاهيم مركبة ومتعدّدة الأبعاد، يكون الهدف منها إعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة، واستعادة قدراتها التي تراجعت بفعل الأزمات المتراكمة، ووضع هندسة سياسية واجتماعية تعزز العملية الديمقراطية، وتُحقّق التنمية المستدامة، وتقضي على الهشاشة والأخطار الأمنية التي يمكن أن تترتّب عنها.

ولكي تكون الدولة قادرة على أداء مهامها، من المهم أن تعتمد على المرونة والسلاسة والقدرة على إدارة عملية التغيير واحتواء الأزمات المترتّبة عنها، دون اللجوء إلى استعمال العنف. والأهم من ذلك أن تكون قادرة على التغلغل في المجتمع لإدارة التنوع، واحتواء الجماعات الاجتماعية الفرعية، والعمل على انصهارها ليكون ولاؤها للدولة(وثيقة حول بناء الدولة، 2010، ص 30).

و تَشكّل عملية بناء الدولة عملية تاريخية تخضع للبيئة الثقافية والحضارية، والقيم السائدة في المجتمع، وهي عملية دينامية تقترن بوجود حركية دائمة ومستمرة في المؤسسات والهياكل السياسية، يكون الهدف منها تطوير أداء النظام السياسي للتكيف مع متطلبات البيئة التي يشغل بها ويتحرك فيها، وهي عملية غير خطية غالبا ما تكون صعبة التحقيق، وقد تتبع فترة الإنجاز بانتكاسات تتعلّق أساسا بمدى تطابق التوقّعات الاجتماعية وعلاقات الدولة– المجتمع، وأيضا بإرادة الدولة وقدرتها، لأن عملية بناء الدولة في الأساس "هي عملية تفاوض، وقد تتحول إلى عملية تنافس وصراع"(وثيقة حول بناء الدولة،2010، ص 32).

وتحدث عملية بناء الدولة في كل المجتمعات بأشكال متباينة تختلف من نظام سياسي إلى آخر، يكون الهدف منها زيادة قدرات الدولة المؤسسية لتحقيق أبعاد وأهداف سياسية واجتماعية واقتصادية (وثيقة حول بناء الدولة، 2010، ص 36). ويجب أن تشمل عملية بناء الدولة كل مستويات علاقات الدولة– المجتمع، لأن عملية تنمية خاصية مرونة الدولة تتطلّب تكاملاً واندماجا إداريا وإقليميا، وعمليات سياسية فعالة لتسيير تطلّعات الدولة– المجتمع على كافة المستويات، ويجب أن تكون عملية متأصلة في المجتمع ونابعة منه لأن بناء الدولة لا يعتمد فقط على التصميم التقني والرسمي، وإنما يتعدّاه إلى سياقات اجتماعية ترتبط بالعلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

ومما سبق يمكن القول بأن مفهوم عملية بناء الدولة يعني إنشاء مؤسسات حكومية جديدة، وتقوية الموجودة منها وفق أسس دستورية و قانونية مستقرة، تتميز بالرشادة والفاعلية في أداء عملها، وتؤسس لنظام حكم شرعي يتّسم بالشرعية، ويفتح المجال للتداول السلمي على السلطة، وبناء أبنية اقتصادية واجتماعية مستقرة، يحكمها التراضي والتعايش، وتتيح الفرص للجميع بناءا على مبدأ الجدارة والاستحقاق، وتوفر نظاما للرعاية الاجتماعية يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبناء مؤسسات أمنية محترفة ومواكبة للتطورات العلمية والتكنولوجيا، ومستجيبة للاحتياجات الأمنية للدفاع عن إقليم الدولة وسكانها وثرواتها وفضاءاتها.

## 2. التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوداني:

استعمل المؤرخون العرب كلمة (السودان) في القرون الوسطى للدلالة على الجماعات البشرية السوداء التي كانت تقطن أقاليم عديدة في إفريقيا جنوب الصحراء. والسودان لفظ إشتق من تعبير مفاده بلاد السودان (land of black). بينما كان معروفاً لدى الإغريق بمصطلح إثيوبيا (Aethiopia ) ويعني أرض الأقوام ذوي الوجوه المحروقة. وبلاد السود اسم أطلق على السودان في القرون الوسطى على امتداد حزام السافانا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي.

ومن أقدم الأسماء التي أطلقها الفراعنة على السودان (Ta Seti) وتعني بلاد الأقواس، في إشارة إلى أهل السودان من النوبة الذين برعوا في رمي السهام وإصابة الأهداف بدقّة (عبد الرحيم محمد خبير، ديسمبر 2002، ص 36). أما كلمة "نوبة" أو "نابو" فهي تعني في لغة الفراعنة "الذهب"، والنوبى هي بلاد الذهب (مصطفى محمد خوجلي، نوفمبر 2000، ص 11)، ومن الأسماء التي اختصَّ بها الفراعنة سكان السودان الشمالي (Nehasyu) وتعني السمر ومفردها "نحسي" أي أسمر (مصطفى محمد خوجلي، نوفمبر 2000، ص 37).

كان السودان قبل تقسيمه إلى الشمال والجنوب يمثّل صورة مصغّرة للقارة الأفريقية من حيث الحجم والتنوع العرقي والجغرافي. يقطن في شمال البلاد أغلبية عربية مسلمة، وفي الجنوب المداري أفارقة مسيحيون وآخرون مسلمون، بالإضافة إلى أتباع المعتقدات المحلية، وهذا ما جعل الخارطة العرقية والدينية والثقافية للبلاد شديدة التعقيد والتداخل.

يتكون السودان من حوالي 50 مجموعة عرقية يمكن تقسيمها إلى نحو 597 عشيرة متمايزة، تتحدث 114 لغة مكتوبة أو منطوقة، كانت تعيش كلّها في بلد تبلغ مساحته 2.5 مليون كيلومتر مربع، ولكل مجموعة عرقية ثقافة خاصة وأنماط حياتية تتميز بها عن غيرها (محمد سليمان محمد،2000، ص 113). ومما لا شك فيه أن هذا العدد الكبير من الجماعات يعكس تنوعا عرقيا كثيفا، يجعلنا نتساءل حول الأشكال التي تتّخذها العلاقة بين هذه الجماعات المختلفة، لأن التعدّد الثقافي والعرقي مسألة مهمة، يتم من خلالها تحديد هوية السودان باعتباره قطر مستقل بذاته، وأيضا من خلال تحديد هوية أعضاء المجتمع السوداني في قارة تتجاذبها تيارات عديدة ومختلفة (عبد الغفار محمد أحمد، 1995، ص 07).

كان تعداد السكان في السودان عام 1904م حوالي 870 ألف نسمة، وتضاعف حوالي ثلاثة مرات منذ الاستقلال ليتجاوز 11 مليون نسمة عن العام 1956م، ليصبح 21 مليون نسمة خلال عام 1983م. وحسب إحصائيات التعداد السكاني لعام 1992م فقد بلغ تعداد السكان 24 مليون نسمة (النذير محمد التوم شاع الدين،2006، ص 66). و قدّر عدد السكان بنحو 40.53 مليون نسمة في نهاية عام 2017م وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، مناصفة تقريبا بين عدد الذكور وعدد الإناث، بنسبة نوع تقدّر ب 99.9 ذكر لكل 100 أنثى، وبلغ متوسط معدّل النمو السنوي للسكان بين عامي 2010م و2017م نحو 2.5 في المائة.

يرى محمد سليمان Med Slimane أن سكان السودان في أقصى الشمال على الحدود مع مصر هم سكان غير عرب ينتمون إلى النوبيين ويمثلون نحو (30%) من السكان، والبجة (07%) من السكان حتى تلال البحر الأحمر، والنوبا في منطقة الجبال بجنوب كردفان والأنقسنا وغيرها من قبائل جنوب ولاية النيل الأزرق والزغاوة والفور والمساليت وغيرهم في ولاية دارفور، بالإضافة إلى الفلاتة بنسبة (06 %) من السكان وهم يمثلون المهاجرين من مصر وغرب أفريقيا. أما سكان جنوب السودان الذين يشكلون هم أيضا (30 %) من السكان، فهم يتكوَّنون من مجموعتين رئيسيتين، المجموعة النيلية التي تعتمد في معيشتها على الرعي وتضم قبائل الدينكا (12%) من سكان البلاد، والشلك والنوير الذين يعيشون في مناطق الحشائش الغزيرة الوسطى، بينما تعتمد المجموعة الثانية التي تضم قبائل الزاندي والباري والأتوكا والمورلي والتبوسا وغيرها على الزراعة في الغابات على امتداد الحدود الجنوبية، ويعتبر تأثير الإسلام

والمسيحية على هذه المجموعة أكثر من تأثيرهما على جيرانهم النيليين (محمد سليمان محمد،2000، ص 117). أما العناصر الحامية فهي ممثلة في الجهة الشرقية من السودان وأجزاء من الشمال وفي السودان الغربي والصحراء الليبية.

وشهد السودان حسب عوض سليمان Aouad Slimane عدة موجات لسلالات من الزنوج قادمة من آسيا، دخلت إلى السودان وخالطت العناصر الزنجية والسودان الجنوبي، وتأثرت بالمؤثرات الحامية القديمة التي اضطرت السلالات الزنجية فيما بعد للتراجع إلى مناطق أقل اجتذاباً للسكان في الجنوب (عوض أحمد سليمان عبود، ماي 2006، ص 09).

وتتشكّل قبائل وادي النيل الأوسط كالشايقية والرباطاب والجعليين من مزارعين يقومون بفلاحة الأرض على ضفاف النيل، فيما تسكن بعض القبائل العربية بعيدا عن النيل معتمدة في عيشها على الرعي والزراعة المطرية. أما مناطق السافانا الفقيرة في شمال وغرب السودان فينتقل فيها رعاة الابل كالشكيرية والكبايش والكواهلة، كما يعيش في الجنوب الغربي عدد من القبائل منهم عرب البقارة الذين يعتمدون على رعي الأبقار لتحصيل عيشهم (محمد سليمان محمد،2000، ص 117). فيما يقيم السكان من ذوي الأصول الزنجية الخالصة في مناطق السافانا الغنية بالولايات الجنوبية التي تتمتع بمنسوب عالي من الأمطار. بينما يقطن ذوو الأصول العربية الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال، ويقيم خليط من القبائل الزنجية المستعربة المسماة بالزنجراب بمناطق حزام السافانا الأوسط ذي المنسوب المنخفض من الأمطار، فالتوزيع النباتي والتوزيع السلالي والثقافي للسكان يتبع التوزيع المطري وإيراد نهر النيل وروافده بشكل عكسي.

وتتركّز القبائل الزنجية التي هي تجمعات سكانية يفترض أنها تتكون من الزنوج الأقحاح وإن لحقتهم من الناحية الفعلية تأثيرات مختلفة نالت من نقاوتهم، ويتوزّعون إلى ثلاث مجموعات قبلية، المجموعات النيلية وأكبر قبائلها الدينكا وتعمل أساسا بالرعي، والمجموعة الثانية النيلية الحامية وأكبر قبائلها الباري، والمجموعة الثالثة الزاندي وتتركز في الغرب والجنوب الغربي، ولها امتدادات للكونغو وإفريقيا الوسطى (نيفين عبد المنعم مسعد، 1988، ص 81).

ويمكن أن نتتبع أصل الوجود العربي في السودان من المنظور العرقي من خلال اتجاهان رئيسيان هما السلالة السمراء والسلالة السوداء. تعود جذور السلالة السمراء إلى شبه الجزيرة العربية، التي خرج منها العديد من المهاجرين، هروبا من الجفاف وتقلبات المناخ، وانتهى بهم المطاف في شمال وشرق السودان، إذ يعتقد العديد من الدارسين بأن البجة بشرق السودان والنوبيون في الشمال ينتمون إلى هذه السلالة، التي ظهرت في هذه المنطقة بعد التدفقات الأولى للمهاجرين، وما تبعها من تلاقح وتزاوج مع السكان الأصليين (فاروق جاتكوث بام، 11-12 يناير 2005، ص 01). أما ا لسلالة السوداء فتنتمي إلى الأصل الزنجي الذي ينحدر من إفريقيا، ويمثّل أصل السكان في السودان. هذا وتبدو بعض الملامح الشكلية الخارجية لبعض المجموعات، كاللّون غير زنجية مثل قبائل البانتو، والزاندي والفراتيت، وهناك اعتقاد جازم بوجود عنصر أجنبي غير زنجي من قبائل جنوب السودان كالشلك والزاندي والباندا والنوير والدينكا، حيث يقول إيفانس بريتشارد Evans Pritchard : "أن اعتبار سكان السودان زنوجا أصليين أمر مشكوك فيه، لأن امتلاكهم لملامح غير زنجية، بالإضافة إلى لغاتهم ولهجاتهم، هي كلها أمور تشير إلى تمازجهم مع الحاميين"(فاروق جاتكوث بام، 11-12 يناير 2005، ص ص.01-02).

وتُشير الدراسات إلى أنّ دخول العرب إلى السودان كان بمقتضى اتفاقية "البقط" التي ألزمتهم بالدخول عابرين مجتازين غير مقيمين، واحتفظت هذه القبائل العربية البدوية بالمهن التي دخلت بها السودانَ وهي الرعي والتجارة. ومن أكبر هذه القبائل الكبايش، الشكرية، البطاحين، الكواهلة، والقبائل الأخرى التي تسكن سهول البطانة وشرق وشمال كردفان، وبذلك فإن هذه المجموعات العربية ظلّت بعيدة عن مراكز السلطة والحكم حتى قيام مملكة الفونج والسلطنة الزرقاء بقيادة (عبد الله جماع) من مجموعة الأفارقة (السكان الأصليين) بقيادة **عمارة دنقس** بوصفها أول حكومة سودانية في العصر الحديث. وبذلك بدأت سيطرة العناصر العربية الإسلامية على مقالد السلطة السياسية في السودان ومعها بدأت ممارسة السيطرة والهيمنة والاضطهاد لبقية العناصر الزنجية الأفريقية (فاروق جاتكوث بام، 11-12 يناير 2005، ص 02).

### 3. دور القبيلة في المجتمع السوداني:

لعبت القبيلة في المجتمع السوداني أدوارا محورية داخل مؤسسات الدولة، وشكّلت حلقة ديناميكية مهمة ساهمت في قيادة المجتمع وتنظيمه، فغالبا ما كانت تشكّل الأساس الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، كونها الخزان البشري الذي تقوم عليه هذه التنظيمات، وقد أدى تباين البيئة الجغرافية بين الأقطار المتمايزة إلى اختلاف نمط المعيشة من قبيلة إلى أخرى، تمخّض عنه في الكثير من الأحيان نشوب نزاعات بين هذه القبائل للسيطرة على الموارد الاقتصادَية والطرق التجارية، هذه النزاعات زادت من حدّتها الصراعات المذهبية والسياسية.

غالبا ما يتم تعريف القبيلة بالعودة إلى العلاقات القرابية، التي تحدّد بنسب كبيرة ولاء الأفراد للجماعة الأولية، أو من خلال الروابط الجغرافية والاجتماعية والسياسية، التي تعمل على تفضيل وسمو النسب الواحد، ويتم اعتماد ممارسات تخلق نوعا من الاحتكاك والتفاعل والتقارب، الذي يتطور مع مرور الزمن ليتحول إلى أنماط حياتية وأعراف تتحكّم في الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية التقليدية. وما يزيد تكتّل وتماسك وقوة الأفراد في القبيلة الواحدة، هو تمتّعهم بنفس روابط القرابة وانتمائهم لنفس الإقليم، ويظهر ذلك من خلال ظواهر المصاهرة والملكية الجماعية أو العائلية للأراضي (عبد السلام إبراهيم بغدادي، 2000، ص 205).

وتَعرف القبيلة على أنها "وحدة متماسكة اجتماعيا ترتبط بإقليم جغرافي معين، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية (محمد عاطف غيث، 1990)، ويرتبط مبدأ الانتماء ارتباطا وثيقا بحرية الفرد ، والتي تنقسم إلى قسمين رئيسيين، الأول يتعلّق بالحريات ذات المضمون المادي، كحق الملكية الفردية وحرمة المسكن بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية. أما القسم الثاني فيشمل الحريات المعنوية، أي حرية التدين والتعليم والاجتماع والرأي والصحافة، وحرية تكوين الجمعيات (G. Burdeau, 1948, p 280).

ولقد وجدت الدولة منذ ظهورها الأول في المجتمعات الإنسانية مقاومة عنيفة من طرف التنظيمات الاجتماعية التي سبقتها إلى الوجود (النظم القبلية) بسبب التناقض والتعارض في المصالح. ويزداد الصراع بينها في الحالات التي تحاول فيها الدولة احتواء أو إخضاع القبائل، بهدف توحيد المجتمع وضبطه وفرض النظام العام، عندئذ يصطدم مسعى الدولة بالروح القبلية المترابطة التي ترفض أي نظام غير نظامها الذي لا يلزم الأفراد بواجبات مادية ومعنوية ثقيلة كتلك التي تفرضها الدولة.

وثمة مجتمعات انسانية عديدة ربحت فيها الدولة الصراع لصالحها، فسادت نظمها على غيرها، بعد أن تمكنت من دمج القبائل والعشائر ضمن كيانها المستحدث، وبالمقابل عجزت مجتمعات أخرى عن التحول من شكل النظم القبلية إلى نظم الدولة، ويرجع ذلك إلى التركيبة القبلية التي أقرتها تلك الدول، وعجزها في ترويضها أو محوها فيما بعد (بوزياني الدراجي، 2003، ص ص.10-11).

إن هذا المفهوم السلبي للدولة لا يمكن أن يتفق مع تطور القطر والتنمية الاقتصادية، فنهضة القطر تتطلّب أن يكون الولاء للدولة محل الولاء لمشايخ القبائل. والفرد يجب أن يكون في خدمة الدولة حتى يعرف ما له وما عليه، لأن التعاون والتآخي بين المواطنين جميعا من أهم مقومات الدولة الحديثة. لكن وجود جماعات تختلف في الثقافات والأعراق غالبا ما تلعب دورا بارزا في تأجيج الصراعات والحروب وتقويض الأمن والاستقرار، خاصة إذا كانت لها امتدادات مع كيانات أخرى في عدد من الدول المجاورة مثل قبائل النوير والزغاوة. ومن الأمور التي قد تساهم في تعقيد الأوضاع أكثر، هو تمكين بعض الجماعات العرقية حتى وإن كانت أقلية، وما يمكن أن يُخلّفه ذلك من تبعات على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الغالب ترفض الجماعات العرقية الأخرى سيطرة هذه المجموعات المستفيدة، وتقوم بافتعال الاضطرابات والنزاعات (نجم الدين السنوسي، أفريل 2011، ص 86).

يؤدي مشايخ القبائل وزعمائها دورا كبيرا في الحياة السياسية السودانية، ويبرز ذلك بشكل لافت في عمليات الاقتراع، إذ يعمل هؤلاء على توجيه الأتباع والرعايا لدعم مرشّح معين في الهيئات الحزبية الرسمية التي يتم شغلها بالانتخاب، بما يضمن خدمة واستمرار مصالح القبيلة. كما يمكن أن يكون للقبيلة دور هام في أمن واستقرار الأقاليم التي تشغلها (نجم الدين السنوسي، أفريل 2011، ص 87)، وذلك عبر سعيها لتعظيم سلطتها للسيطرة على المساحات التي تقطن فيها ولو على حساب الجماعات الأخرى، فتقوم بتكوين جماعات وميليشيات عرقية يتم تزويدها بالعتاد والسلاح لتتولّى هذه المهمة، وغالبا ما تكون هذه الجماعات مناوئة للسلطة القائمة فتفتعل النزاعات والحروب.

ورغم توجيه عمليات التحديث لتشمل كافة أقطار السودان عبر فترات زمنية متعاقبة، إلا أنّها فشلت في العمليات التنموية، واتجهت نحو تكريس الشعور بالهوية العرقية والانتماء القبلي ونبذ الآخر ومعاداته، وذلك ما فتح المجال لظهور المزيد من النزاعات والحروب الأهلية، خاصة بعد أن عمل النظام السياسي على تسييس القبائل وبعث المنافسة بين الجماعات المختلفة، وتوليد الصراعات حول المناصب السياسية والمكاسب الاقتصادية.

### 4. التجاذبات السياسية بين الدولة والقبيلة:

خلّف تاريخ السودان الاجتماعي والسياسي مواريث عديدة لها من الخصوصية ما يمكن أن يقود إلى صدام أو تلاحم الجماعات الاجتماعية التي يتشكّل منها المجتمع، أو بين هذه الجماعات والدولة. وترتبط هذه الخصوصية بالتعدّد والتنوع في الأعراق والقبائل واللّغات والأديان، وهي كلها معطيات تجعل الوصول إلى التجانس والتناغم المجتمعي أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد. فما يميز القوى الاجتماعية التقليدية أنها لا ترى في سلطان الدولة سوى قوة إكراه تفرض عليها التزامات عديدة، وهذا ما يجعلها تتملّص منها فهي تخشى الدخول تحت أي نظام قانوني، خاصة إذا كان مخالفا للنظم القيمية الموروثة المعمول بها داخل الجماعة العرقية (Abdallah Laroui, 1980, p 3017)، والتي غالبا ما تطبع وعي وسلوك الأفراد وتجعلهم يتمردون على سلطان القانون والدولة. وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ أغلب الجماعات المنتشرة في دارفور وكوردوفان والنيل الأزرق والسودان الشرقي هي تنظيمات تعيد إنتاج نظام من الطاعة

لا يعترف إطلاقا بالانتماء للإقليم. وإذا كان التصور الغربي للإقليم يشير إلى تصور مؤسساتي براغماتي، فإنه بحسب الثقافة الأهلية يرمز لإرث الأجداد وفقا لتصورات حسية مقدّسة تغذي روح الجماعة، التي لا تعرف إدراج جماعات أو علاقات سياسية أخرى.

وليس في المجتمعات العربية اليوم، ما يعزز فكرة رسوخ الدولة أو حضورها في الوعي الجمعي والسلوك الاجتماعي العام (عبد الإله بلقزيز، 2008، ص 98) . وبمقدار ما تمثّل ضرورة وجودية بالنسبة للمجتمعات الحديثة، فهي تشكّل عبئا ثقيلا على الأفراد والجماعات في المجتمعات الفرعية، أو على الأقل تبدوا بهذه الشاكلة في وعي الأفراد ومخيالهم العام. ومن مميزات هذا الوضع أن نشهد تزايدا في أدوار السلطة وتضخيمها في مقابل ضمور واختزال فكرة الدولة، ويعزى ذلك إلى تراجع مؤسسات الدولة وضعف كيانها، بما يفسح المجال لتغول السلطة وتعاظمها على حساب مؤسسات الدولة الأخرى (عبد الإله بلقزيز، 2013، ص ص. 118-119).

وربما ستظل ظاهرة ثقل المواريث السيا سية وآثارها المتجدّدة في الاجتماع العربي المعاصر، إحدى مفاتيح تفسير الخلل الهيكلي في مؤسسات الدولة وانحصار أدوارها، في مقابل بروز قوى اجتماعية كالعشيرة والقبيلة تنافس الدولة في عمليات الهيمنة وممارسة الضبط الاجتماعي، سواء في إطار المساحة الاجتماعية المتاحة، أو من خلال زيادة نسب سيطرة القوى الاجتماعية على الموضوعات محل السيطرة، أو من خلال التوسع في المساحة لضم أكبر عدد من السكان والأرض، أو من خلال استخدام الموارد لبسط السيطرة على مساحات أخرى، أو في عمليات المعارضة، بهدف إعادة توزيع الموارد من مساحة إلى أخرى، والتأثير على مخرجات النضال الاجتماعي (Joel S. Migdal, 1994, pp. 100-106.). فالصراع في دارفور المعروفة بثرائها الطبيعي أخذ شكل التنافس على موارد الإقليم بين مجموعات سكانية متكاملة ضد مجموعات أخرى. في حين اتخذ الصراع في شرق السودان وتحديدا في ولايات كسلا والبحر الأحمر والقضارف أبعاداً إثنية بين مكونات الإقليم وقبائله التي تعاني من الشح في الموارد والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

تُمثّل الجماعة الأولية (القبيلة أو العشيرة)، البنية الاجتماعية الأبعد والأعقد لجماعة معينة من الناس، يتميزون بكونهم أعضاء يعبرون عن هوياتهم كما يتم تحديدها سلفاً. ويؤكد هذا التصور أن هذه السمة الفضفاضة للجماعة تتجاهل افتراض الحاجة إلى وجود قوة مركزية أساسية تقود الأجزاء المتفاوتة، خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاختلافات الموجودة بينهما، وكذا السياقات المتباينة التي يتميز بها كل منهما. فالقوى الاجتماعية تقدّم ديناميكيات قوية للفعل الجمعي، تشمل المنظمات الرسمية (دور العبادة ومنظمات الأعمال)، والمنظمات غير الرسمية (شبكات الزبونية السياسية وجماعات الرفاق)، بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية، فهذه القوى لا تعمل في فر غ اجتماعي، وإنّما في إطار بيئة معينة تُحاول فيها قياداتها استعمال القوة وتعبئة الأتباع، لمجابهة القوى الاجتماعية الأخرى التي تحاول فعل نفس الشيء(Joel S. Migdal, 1994, pp. 91-99)، وهذا التنافس لا يحدث فقط في مساحات "السياسات العامة"، بل يسعى إلى فرض نظام أخلاقي معين يكون كمحدّد للسلوك اليومي للأفراد والجماعات.

ويمكن قياس مدى قدرة الدولة المتزايدة على السيطرة الاجتماعية من خلال ثلاثة مقاييس، هي الامتثال والمشاركة والشرعية، فإذا نجحت الدولة في تحقيق أكبر قدر من الامتثال عبر تحقيق متطلّبات السكان وحاجياتهم الأساسية، مع ضمان قيام هؤلاء بالواجبات الملقاة على عاتقهم، واستيعاب أكبر قدر ممكن من السكان للمشاركة في تأدية المهام والوظائف المتخصصة في مؤسسات الدولة، وإذا ما

تمكّنت أيضا من تعزيز شرعيتها عبر أدوات الترسيخ الرمزي الذي يجعل وجود الدولة أمرا مسلّما به لدى المواطنين، فيشعرون بولائهم وخضوعهم لها (Joël S. Migdal, 2004, pp. 44-52.).

وإذا سلمنا بأن القبيلة تمثل رابطة اجتماعية أو أنموذج مصغر للأمة، فإن النظام السياسي قد اعترف بالوظيفة الاجتماعية للقبيلة وقام بتغييب وظيفتها السياسية، وعمل على تهميشها بدل التغلغل فيها وإشراكها في العملية السياسية، وهذا ما ساهم في تفاقم الصراعات واستمرار الضغوطات القبلية على الأحزاب والدولة، وبات المجتمع المحلي ضحية للتفاوت الجهوي في التنمية، مما اضطر هذه الجماعات إلى العودة لهويتها التقليدية حماية لنفسها وإثباتاً لشخصيتها، فانتشر التجنيد القبلي والاصطفاف العشائري متخذًا أشكالاً عديدة علنية أو متخفية (محمد نجيب بوطالب، 2011، ص 06) ، مستفيدًا حسب خصوصية كل منطقة من انتشار السلاح تارة، وضعف الأشكال المدنية للتعبير والتمثيل أو غيابها تارة أخرى.

ويمكن الإشارة أيضا إلى وجود صراعات سياسية قائمة على الرفض السياسي، ترتبط بجملة من البنى والعلاقات الاجتماعية التي تنظم الاجتماع الأهلي منذ عقود طويلة، واستمر وجودها حتى بعد قيام الدولة الحديثة وانطلاق عمليات التحديث الاجتماعي والاقتصادي. ورغم ما يمكن ملاحظته من تعايش بين البنى التقليدية الموروثة والبنى الحديثة في المجتمع، وما يفرزانه من علاقات في إطار بنية اجتماعية واحدة، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع عملية التجدّد المستمر لمفعول علاقات البنى التقليدية في الاجتماع السياسي المعاصر (عبد الإله بلقزيز، 2013، ص 125)، وهذا ما أفضى إلى علاقات صراعية بين هذه الجماعات الاجتماعية من جهة، وبينها وبين الدولة من جهة أخرى.

إن العلاقة المضطربة بين الدولة والمجتمع في السودان جعل الانتقال نحول الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات أمراً في غاية التعقيد. ولا يمكن تجاوزه إلا من خلال تنشئة اجتماعية وسياسية، تثمر ثقافة سياسية ديمقراطية على نطاق مجتمعي واسع، يتجاوز الفروقات والتمايز والاختلافات في المجتمع الواحد.

**5. إمكانية تجاوز القبيلة وإعادة بناء الدولة في السودان:**

يشكل صراع الدولة والقبيلة ظاهرة مرضية يمكن أن تعصف بكيان الدولة، لما له من تبعات وخيمة على كافة المستويات. وتؤكد الشواهد التاريخية بأن التغيرات التي تعرض لها السودان على مستوى نظم الحكم، ومن ثم السياسات التي تبنّتها الحكومات المختلفة، قد طعنت في شرعية هذه النظم، وأثّرت بشكل سلبي على أداء المؤسسات وفاعليتها، فاختلّ التوازن في دوائر انتماء الأفراد لصالح القبيلة، حتى على مستوى النخب الحاكمة في المركز، إذ يلتفت الأفراد بحثا عن حماية لأرواحهم وأموالهم فلا يجدونَ للسلطة أثرا، وإذا وجدوها فهم بين خيارين، إما أن يتم استغلالهم لمقاتلة من تعتبرهم خصوماً سياسيين، أو يتم تصنيفهم في خانة الأعداء وتهدر دماءهم، ويتم جعل هم وأموالهم غنيمة لحلفائها الذين هم أيضاً مواطنون، وبذلك يغيب مفهوم المواطنة كأحد شروط الدولة الوطنية المعاصرة.

يميز رولف شوارز Rolf Schwarz بين عجز الدولة من الناحية الوظيفية، وانهيارها من الناحية المؤسساتية، ويؤكد على أن إعادة بناء الدولة عملية معقّدة وفي غالب الأحيان شاقة، ويشير إلى أن الطريقة المثلى لإدراكها هي من خلال الوظائف الجوهرية الثلاثة للدولة المعاصرة: الأمن والرفاه والتمثيل (Rolf Schwarz, 2005, p p.429-446).

ويمكن أن نلمس عجز الدولة السودانية من خلال ما يلي:

- ضعف الأطر والقدرات المؤسسية، وفشل النخب السياسية في التعامل مع معطيات الواقع السوداني، حيث أبانت الشواهد التاريخية عن عجز فادح في إدارة الأزمات والنزاعات والحروب، وفوتت النخب الحاكمة فرص استحداث سبل حكيمة لخلق الوفاق والوحدة والتنمية المتوازنة لكافة الأقطار (منصور خالد،1994، ص 09). والدليل على ذلك هو عدم قدرة كل المجالس التأسيسية أو الحكومات الانتقالية على إجازة دستور دائم للبلاد، حيث اصطدمت مناقشات إعداد الدساتير بعقبة دينية الدستور (إسلامية أو علمانية أو مدنية الدستور)، وغاب عن ساسة البلاد شرط أساسي لقيام الدولة الوطنية الحديثة، وهو حق المواطنة وليس حق العقيدة.

- تنكر السلطة السياسية للأسس الدستورية المتّفق عليها، حيث يشير تراكم الأحداث إلى أن الطبقة السياسية لم تتعلّم من تجاربها وإخفاقاتها السابقة، حيث شكّل تراجع النظام عن تنفيذ البنود الخاصة بالتحول الديمقراطي المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل عام 2005م، والدستور الانتقالي للفترة الانتقالية من 2005م إلى 2011م أكثر الأمثال فداحة.

- كثرة النزاعات وانعدام الاستقرار السياسي، حيث ينجم عدم الاستقرار عن ادعاء النظام وجود مخاطر أو ما يمكن تسميته بالثورة غير المنتهية. وإيهام الشعب بمفا هيم الأزمة الدائمة والعدو الخارجي، وبالتالي استنزاف الموارد في استيراد الأسلحة وتكديسها، لمجابهة الخارجين عن طوع السلطة. هذا بالإضافة إلى كثرة النزاعات والحروب الأهلية.

- انعدام الشرعية، هذه الأخيرة تكمن في قدرة النظام على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمجتمع، ويقدر الأفراد والجماعات شرعية نظامهم السياسي طبقًا للطرق التي تلتقي بها قيم هذا النظام مع قيمهم، بمعنى أن الشرعية تكون عندما تتطابق القيم (خميس حزام والي، 2003، ص 25).

- استمرار الفشل الاقتصادي، ويبرز ذلك من خ لال معدلات النمو المنخفضة جداً، وانتشار الفساد السياسي في دواليب السلطة وتعميمه على كافة ربوع القطر السوداني.

- أزمة الاندماج الوطني، وعجز النظام في إدارة التعدد الاثني والديني، ويرجع ذلك إلى فساد النخب الحاكمة وتحيزها لجماعة اثنية على حساب الجماعات الأخرى، مما أضعف قدرتها التوزيعية على الوفاء ولو بالحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات الأخرى...إلخ.

- الضغوط الخارجية التي تمارسها الدول الكبرى بهدف حماية مصالحها وغالبا ما تكون متحالفة مع النخبة الحاكمة.

إن التأسيس لواقع يتم من خلاله تجاوز الأزمات، يقتضي التوجه نحو بناء وحدة وطنية لا تغفل عن التنوع القبلي كمتغير أساسي في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي للدولة، على أن تتم العملية بصورة متدرّجة من خلال هندسة اجتماعية وثقافية هادئة، وألاّ يتحقّق ذلك باللجوء إلى الاندماج القصري. ومن غير المعقول أن يتم الترويج للقبيلة باعتبارها الوحدة الأهم في البناء الاجتماعي، أو

باعتبارها مرجعا تأسيسيا للدولة القطرية، ففي ذلك مدعاة للتقوقع والانكفاء على الذات، وتهديدا صارخا للوحدة الوطنية، وقد يقود إلى تفتيت الدولة وانهيار الحكم المركزي.

**6. الديمقراطية كأساس مستقبلي للحكم:**

ترتكز الديمقراطية على العملية الانتخابية والظروف المحيطة بها، لكن قياس مدى قوة الانتخابات لا يكون في الغالب انعكاساً لقوة الديمقراطية، بل إن قوتها تكمن في قدرتها على تقوية وتطوير النوعية الديمقراطية. ويتم تقييم ديمقراطية الانتخابات بمدى قدرتها على تحقيق بعض النتائج المتعلقة بتقوية الاحساس بالدولة والمواطنة الاجتماعية، أي الاتفاق حول الدولة والأمة وعلاقة المواطن بهما، ودور حكم القانون والوصول إلى العدالة، وتجسيدها للحقوق المدنية والسياسية.

إن الانتخابات التي تفيد عملية الدمقرطة في ظروف السودان الراهنة، لابد لها أن تتميز بالاستمرارية، وهذا ما لم يحدث في التجربة السودانية، حيث لم يسبق وأن أكمل أي برلمان دورتين متتاليتين. وإحقاق شرط التنافس مع ضمان استقلالية وحرية الناخبين، بالإضافة للمشاركة والتداول والتجديد، وقبول النتائج سلميا، مع ضمان مشاركة أوسع لجميع أطياف المجتمع. ويكاد يكون من الشائع في أدبيات الثقافة الانتخابية تلازم شرطي الحرية والنزاهة، لكن في الحالة السودانية قد تكون كذلك، ولكن ليست شاملة، والشمول مفهوم نسبي لحد ما، وهو أن تعطي أكبر عدد من المواطنين الحق في التصويت، وإعطاء أغلب الأحزاب فرصة التمثيل البرلماني. كما لا يجب أن تقتصر عملية حرية ونزاهة الانتخابات على الضمانات القانونية والدستورية فقط، فهي ليست كافية بمفردها، وتأتي أهمية الوعي السياسي ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي أو درجة التحديث والاندماج الحقيقي في العملية السياسية لتكريس الديمقراطية، أي بمعنى تحول الديمقراطية إلى ثقافة وليس مجرد آليات وتقنيات لتداول السلطة (حيدر ابراهيم علي، نوفمبر 2013، ص 342). وعقب الانتخابات ضمان وتفعيل دور المواطنين في الرقابة والمحاسبة والمتابعة، وحماية الديمقراطية.

من جهة أخرى هناك ارتباط وثيق بين الديمقراطية وعملية التحديث والتجديد، لذلك لم تنجح محاولة التأصيل السطحية التي أرجعها الساسة السودانيون إلى مكونات قديمة وتقليدية في شخصية الفرد والمجتمع السوداني ككل، وحاول الجمع بين الأصالة والمعاصرة. ولكنها محاولة تأصيل غير أصلية وتاريخية، بسبب عدم فهم الثقافة السودانية بعمق، والفشل في وضع القديم داخل سياق جديد، وهذا راجع لغياب أفق واسع ورؤية شاملة لدى الزعامة السياسية السودانية (حيدر ابراهيم علي، نوفمبر 2013، ص ص. 255،256).

ولن تزدهر الديمقراطية في السودان إلا من خلال ديمقراطية اجتماعية، تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية وانصاف المهمشين وتمكينهم من الحاجات الأساسية. وبهذا تكون الطريقة المثلى لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد وتجاوز الصراعات والحروب الاثنية والقبلية، وإحلال السلم والأمن في جميع مناطق وربوع السودان.

**الخاتمـــــــــــة:**

إن عملية إعادة بناء الدولة السودانية وتحقيق الاندماج الوطني، ومن ثمَّ الاستقرار، يمر عبر تحقيق تنمية حقيقية متوازنة، دون التمييز بين مختلف المناطق والجماعات العرقية، وبناء ديمقراطية توافقية تضمن لكل أفراد المجتمع وأطيافه حقوقهم ومصالحهم، وتحكمها مواثيق وعهود تضمن تلك الحريات، وتجعل من العملية السياسية لعبة غير صفرية يضمن فيها الجميع حقوقهم السياسية والاجتماعية

والاقتصادية والثقافية، وتكون فيها الدولة المستفيد الأكبر. أما المكسب الأعظم فهو الوصول إلى تحقيق تنمية إنسانية تضمن الرفاه، وتكون بمثابة اللبنة الرئيسية لترسيخ قيم وأسس الديمقراطية الحقّة التي تحقق الاستقرار المجتمعي.

فيما تتطلب عملية تشخيص مستويات تأثير القبيلة في الواقع السياسي السوداني المعاصر، بذل جهد كبير للقيام بدراسات معمقة تشمل البنى المختلفة ا لأخرى المجاورة لها أو القريبة منها أو الشبيهة بها، بما في ذلك ظواهر العرقية والاثنية، فهي ظواهر متداخلة ومتشابكة لا تزال تؤثر في مدخلات النظام السياسي وفي أداء المؤسسات الرسمية. وتؤثر أيضا في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي، الذي يتحدّد أساسا بمدى استفادة الأفراد من مخرجات النظام السياسي.

ويمكن إيجاز الاستنتاجات التي توصلت إليها دراستنا هذه فيما يلي:

- تؤثّر الضغوطات القبلية بشكل مستمر على تشكيلات المجتمع المدني والأحزاب ومؤسسات الدولة في المجتمعات المحلية، التي أضحت ضحية التفاوت الجهوي في التنمية، هذا الأخير يدفع الأفراد للعودة إلى الهوية التقليدية طلبا للحماية وإثباتا للشخصية، وهذا ما يفسّر انتشار التجنيد القبلي والاصطفاف العشائري الذي يتّخذ أشكالاً عديدة صريحة أو متخفية، مستفيداً حسب خصوصية كل منطقة من انتشار السلاح تارة، ومن ضعف الأشكال المدنية للتعبير والتمثيل أو غيابها تارة أخرى.

- شل مشروع الدولة الوطنية أدى إلى تهميش وإقصاء شرائح واسعة من المواطنين، فالتغييرات التي عرفها السودان في نظم الحكم والسياسات التي تبنّتها ألقت بظلالها على شرعية وجود هذه الأنظمة، وأثّرت بشكل سلبي على فاعليتها، فتراجع دور الدولة ولم تحقّق التطور المنشود، واختل التوازن بين دوائر الانتماء ليتقدّم الولاء للقبيلة على الولاء للوطن.

- إن جغرافيا السودان ذات الأقاليم الشاسعة المتباينة أضعف قدرة السيطرة عليها، وهذا ما فتح المجال أمام القوى الاجتماعية والسياسية المضادة التي تمتلك القد رة على توظيف أدوات الاتصال الحديثة لملء الفراغ الذي عجزت الدولة على وضع حد له.

- لا يزال المجتمع مهدّدا بالانقسام بسبب غياب سلطة الدولة وتنامي الحركات والميليشيات المسلحة التي لها طموحات سياسية، وفي الغالب مطالب انفصالية بتواطؤ دول إقليمية ودولية تعمل على زعزعة استقرار السودان أكثر خدمة لأجنداتها ومصالحها الحيوية في المنطقة.

- إنّ غياب البعد المؤسسي وترتيبات سياسية وقانونية حقيقية لتغيير الأوضاع في السودان وتحقيق دولة الحق والمساواة والمواطنة، يدفع القوى التقليدية للبروز في صورة القبيلة الدولة التي تنوب عن الدولة وتأخذ مكانها.

- تعاني المؤسسات السودانية الجديدة من أزمة شرعية، رغم انتخابها بالصندوق، فالحكومة التي انبثقت عن دستور السودان الانتقالي لسنة 2005 م لتسيير المرحلة الانتقالية، وأيضا الاصلاحات السياسية التي أعقبت استفتاء انفصال الجنوب عن الشمال في عام 2011م، لم تنجح في بسط سيادة القانون على كافة التراب السوداني، ولم تكشف عن نوايا حقيقية للتغيير.

- استمرار الخلافات بين مختلف القوى السياسية حول المسائل المصيرية في السودان، كشف عن صعوبة تحقيق توافق سياسي يكون بمثابة قاعدة صلبة لبناء دولة عصرية وحديثة، تقوم على أسس ديمقراطية تعددية، ترعي تاريخ ومكانة السودان الجيوسياسية، وتعمل على تقدير البنى الاجتماعية وفق منظور المواطنة ومفهوم المجتمع المدني.

إن تبني القيم والممارسات الديمقراطية في الفترات القادمة، يجب أن تركز على تغيير جملة من القواعد التي كانت تحكم علاقات الجماعات داخل الدولة، خاصة وأن بناء التعدّدية السياسية ستكون عملية غاية في التعقيد في ظل بيئة تتميز بالانقسام والشتات، الأمر الذي يجعل العملية السياسية هذه تجابه العديد من المشاكل والتحديات، وعلى رأسها المأزق الأمني وإدارة النزَاعات المنتشرة في ربوع القطر السوداني.

**قائمة المراجع:**

**الكتب باللغة العربية:**


- أحمد، عبد الغفار محمد، (1995)، **السودان بين العروبة والأفريقية**، ط 02، مركز البحوث العربية، القاهرة.
- بلقزيز، عبد الإله، (2008)، **"الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر"**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
- بلقزيز، عبد الإله، (2013)، **الدولة والسلطة والشرعية**، الطبعة 01، منتدى المعارف، بيروت.
- بوزياني، الدراجي، (2003)، **العصبية القبلية ظاهرة إجتماعية وتاريخية**، سلسلة العصبية القبلية، ب.د.ن.
- بوطالب، محمد نجيب، (2011)، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر.
- حيدر إبراهيم، علي، (2013)، **الديمقراطية السودانية: المفهوم والتاريخ والممارسة**، ط 01، دار الحضارة للنشر، القاهرة.
- عبد السلام إبراهيم، بغدادي، (2000)، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عوض أحمد سليمان، عبود، (2006)، **محاضرات في السودان ودول الجوار**، د.د.ن، الخرطوم.
- فرانسيس، فوكو ياما، (2007)، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض.
- محمد عاطف، غيث، (1990)، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- محمد، سليمان محمد، (2000)، **السودان: حروب الموارد والهوية**، ط 01، دار كمبريدج للنشر، المملكة المتحدة بالاشتراك مع معهد البديل الإفريقي، لندن.
- منصور، خالد، (1994)، **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، د.د.ن، الخرطوم.
- نيفين عبد المنعم، مسعد، (1988)، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مرشد البحوث والدراسات السياسية.
- والي، خميس حزام، (2003)، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.


**الكتب باللغة الأجنبية:**


- Abdallah Laroui, (1980), **« Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain : 1930-1912 »**, Maspero, Paris.

- G. Burdeau, (1948), **Les Libertés Publiques**, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris.
- Joël S. Migdal, (2004), **State in Society : Studying how States and Societies transform and constitute one another**, Cambridge University Press, Washington.
- Joel S. Migdal, Atul Kohli, Vivienne Shue, (1994), **State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World**, Cambridge University Press, New York.

**المقالات:**

- السنوسي، نجم الدين، "**دور القبيلة في إفريقيا**"، قراءات إفريقية، العدد 08، (2011).
- عبد الرحيم محمد، خبير، "**نشوء الدولة السودانية، منظور أركيولوجي**"، دراسات إفريقية، العدد 28، السنة 12، (2002).
- مصطفى محمد، خوجلي، "**مفهوم مصطلح السودان عبر التاريخ**"، دراسات إفريقية، العدد 23، نوفمبر (2000).
- Rolf Schwarz, "**Post-Conflict Peace Building : the Challenges of Security**", welfare and representation, security dialogue, vol 36, 2005.

**المداخلات:**

- فاروق جاتكوث بام، "**نظرة المجموعات السودانية غير العربية للعلاقات السودانية العربية**"، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى المدني القومي، (2005)، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، قاعة الشارقة، الخرطوم.
- كمير كاستيميو، "**بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع**"، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان: تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدولة، 2011، مؤسسة فرايد.

**الرسائل الجامعية:**

- النذير محمد التوم شاع الدين، "**الاثنية والتنمية السياسية، دراسة حالة السودان من 1990–2005م**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2006.

**مواقع الانترنيت:**

- وثيقة حول بناء الدولة، (2010)، "**بناء الدولة في وضعيات الهشاشة**"، www.oecd.org/dac/fragilestates